وجد ارتياحاً وقبولاً واسعاً في الأوساط الاقتصادية والشعبية

مجلس الوزراء يقر إنشاء وكالة تعنى بشؤون المستهلك وقيام جمعية لحماية المستهلك

أصدر مجلس الوزراء في جلسة عقدها مؤخرا برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز قرارا يقضي بإنشاء وحدة رئيسة بوزارة التجارة والصناعة بمستوى وكالة تسمى(وكالة الوزارة لشؤون المستهلك)، فيما أقر الاجتماع إنشاء جمعية أهلية أطلق عليها (جمعية حماية المستهلك) تعنى بشؤون المستهلك ورعاية مصالحه والدفاع عنها.

وكلف الاجتماع سبع مؤسسات حكومية بوضع المعايير والمواصفات الخاصة بالسلع والمنتجات التي تقدم للمستهلك إضافة إلى قيامها بالرقابة والتحقق من تطبيق تلك المعايير والمواصفات.

وتضم قائمة المؤسسات الحكومية السبع كلا من وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الصحة والهيئة العربية للمواصفات والمقاييس والهيئة العامة للغذاء والدواء ومصلحة الجمارك ، كل بحسب اختصاصها.

وتعنى جمعية حماية المستهلك وفقا لقرار مجلس الوزراء السعودي بشؤون المستهلك ورعاية مصالحه والدفاع عنها وتبنى قضاياه لدى الجهات العامة والخاصة، ومساندة جهود الجهات الرسمية ونشر الوعي الاستهلاكي وحمايته من جميع أنواع الغش والتقليد والاحتيال والخداع والتدليس في جميع السلع والخدمات بما فيها السلع الغذائية والدوائية المستورد منها والمصنع محلياً ، على أن تكون للجمعية جمعية عمومية من المواطنين المهتمين بمجال حماية ورعاية شؤون المستهلك.

في السياق نفسه ،وجد قرار مجلس الوزراء ارتياحاً وقبولا واسعاً في الأوساط الاقتصادية والشعبية ، وقال عبد الرحمن الجريسي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في الرياض إن القرار سيعود بالنفع على الاقتصاد السعودي ، كما انه سيحد من الارتفاع غير المبرر للأسعار ممن سماهم بضعيفي النفوس من التجار.

وتوقع الجريسي وجود فروع تمثل الوكالة الجديدة في الأماكن التي تتطلب ذلك مهمتها تنفيذ العقوبات الحازمة للقضاء على كل ما يؤرق المستهلك في السوق السعودي.

ووصف الدكتور فهد بن جمعة الخبير الاقتصادي القرار بأنه جاء في وقت يحتاج فيه السوق إلى إعادة تنظيم في أعقاب انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية. وأشار إلى نجاح عمل الوكالة الجديدة يتطلب توافر عدد من العناصر على رأسها ضبط أعمال الجمارك في المنافذ والموانئ السعودية لمراقبة البضائع المغشوشة ومعرفة مصادرها ومراقبة أسعارها داعياً إلى إلغاء اشتراط ان تكون قيمة البضائع أعلى من ٥ آلاف دولار كشرط لتزويد الجمارك بشهادة المواصفات ، إضافة إلى ضبط طرق تهريب الجمارك.

من جانبه ، أوضح عبد العزيز بن محمد العذل نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض أن قرار مجلس الوزراء بإنشاء وكالة وزارة التجارة والصناعة لشؤون المستهلك وجمعية أهلية لحماية المستهلك بأنه جاء في الوقت المناسب وسيسهم في محاصرة تجارة المغشوش والمقلد وغياب الضمير من أولئك الذين وجدوا في أسواق المملكة فرصة لتحقيق أطماعهم وتكوين ثروات طائلة حتى لو كان ثمن ذلك صحة البشر أو سلامتهم.

وأشاد المهندس احمد بن سليمان الراجحي عضو مجلس إدارة غرفة الرياض رئيس اللجنة الصناعية بالغرفة بالقرار الذي قال انه يدعم توجهات الحكومة للحفاظ على صحة المواطنين.

أما سليمان بن عبد القادر المهيدب عضو مجلس إدارة غرفة الرياض رئيس اللجنة التجارية بالغرفة فقد أشار إلى أن الوصول إلى أعلى معدلات التصحيح لأوضاع السوق التجاري يتطلب الوقوف ملياً عند المستهلك الذي يمثل قيمة تجارية أساسية ، فيما أكد خالد المقيرن عضو مجلس إدارة الغرفة بالرياض رئيس لجنة الأوراق المالية أن القرار يهدف لتنمية وعي المستهلك بحقوقه في جوانب متعددة بما في ذلك طلب تسوية عادلة لجبر الضرر والتضليل أو السلع الرديئة أو الخدمات غير المرضية